Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

وفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2018/0004919/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 23 October 2017, requesting the submission of information to OHCHR report on the effective implementation and achievement of the health-related Sustainable Development Goals, pursuant to the General Assembly Resolution 35/23.

The permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highest consideration.

Geneva, 18th January 2018

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax : 022 917 9008
Email : registry@ohchr.org/lgentile@ohchr.org

E.E

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

2017/0058331/1

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

PALAIS DES NATIONS • 12HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
11 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 90 00/+41 22 928 95 93 • FAX: +41 22 917 90 08 • E-MAIL: registry@ohchr.org/lgentile@ohchr.org

REFERENCE: TESPRDD/HRESIS/PH/LW/LG/

Subject: Human Rights Council Resolution on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health in the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development

The United Nations High Commissioner for Human Rights presents his compliments to all Permanent and Observer Missions to the United Nations and has the honour to draw their attention to resolution A/HRC/35/23 entitled "The right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health in the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development", adopted by the Human Rights Council on 19 June 2017.

Paragraph 13 of the resolution requests the High Commissioner "to prepare a report which presents contributions of the right to health framework to the effective implementation and achievement of the health-related Sustainable Development Goals, identifying best practices, challenges and obstacles thereto, and to submit it to the Human Rights Council at its thirty-eighth session".

The High Commissioner would be grateful if any contribution Governments may wish to provide in relation to the issues covered in the resolution could be forwarded to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (United Nations Office at Geneva, CH-1211 Geneva 10; Fax. + 41 22 917 90 08; E-mail: registry@ohchr.org or lgentile@ohchr.org (for the attention of Lynn Gentile)) by 23 December 2017. In this regard, please note that submissions should up to four pages in length and should be delivered in accessible format (Microsoft Word).

The United Nations High Commissioner for Human Rights avails himself of this opportunity to renew to all Permanent and Observer Missions to the United Nations in Geneva the assurances of his highest consideration.

23 October 2019

تعتمد دولة قطر على مبدأ التخطيط الاستراتيجي في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك بغية الارتقاء بمستوى الحياة والرفاهية.

تم اعتماد رؤية قطر الوطنية 2030 التي تستند على مبادئ الدستور الدائم لدولة قطر وتعكس تطلعات الشعب القطري وقيمه العليا، وتهدف إلى تحويل دولة قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.

تسعى دولة قطر لتحقيق ذلك من خلال الركائز الأربعة التالية:

- **التنمية البشرية:** تطوير وتنمية سكان دولة قطر لبناء مجتمع مزدهر، ويتطلب هذا تحقيق المزيد من التطور في مجالات التعليم والرعاية الصحية والقوى العاملة.
- **التنمية الأجتماعية:** تطوير مجتمع عادل وآمن مستنداً على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الاخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية.
- **التنمية الاقتصادية:** تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني دولة قطر في الوقت الحاضر والمستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.
- **التنمية البيئية:** إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ولأن رخاء أي دولة يعتمد بالأساس على صحة شعبها، تهدف دولة قطر إلى تطوير نظام شامل وفعال للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية ويكون متاح لجميع المواطنين والمقيمين بأسعار يمكن تحملها. وتعتبر كل من وزارة الصحة العامة، ومؤسسة حمد الطبية، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية هي الجهات المسؤولة بشكل رئيسي عن تنفيذ الخطط الرامية إلى تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع القطاعات ذات الصلة سواء الحكومية أو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

في عام 2016، بدأ نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي اعتمدها قادة العالم في عام 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل جميع البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع من خلال حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإنه من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع استراتيجيات وطنية لتحقيقها. ولهذا فإن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي حيث سيتم ترصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية.

وقد نص الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار من خلال المحاور التالية:

- الحصول على الصحة الجيدة والرفاهية هو حق من حقوق الإنسان.
- أن خطة التنمية المستدامة تتيح فرصة جديدة لضمان تمكين كل شخص من الوصول الى معايير الصحة والرعاية الصحية.
- تتطلب كفالة الحياة الصحية التزاما قويا.
- الاشخاص الاصحاء هم اساس الاقتصاديات الصحية.

تعد الصحة أحد الجوانب الرئيسية في ركيزة التنمية البشرية، ويعد تحقيق التقدم في الرعاية الصحية جزءاً لا يتجزأ من تحقيق رؤية قَطَر الوطنية 2030

- على الصعيد الفردي تعتبر الرعاية الصحية من أهم مكونات الحياة، لأن الصحة والعافية البدنية والاجتماعية والنفسية تؤثر على جودة الحياة في كل جوانبها.
- على صعيد المجتمع، فللرعاية الصحية تأثير كبير على إنتاجية المجتمع والتنافسية الاقتصادية لأن وجود مواطنين أصحاء تتعزز صحتهم عبر نظام رعاية صحية آمن وفعال ومتاح للجميع.

بدأت دولة قطر تنفيذ المرحلة الأولى من خلال استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016. والمرحلة التالية من استراتيجية التنمية الوطنية تمتد في الفترة 2018-2022 ولديها سبعة محاور رئيسية، تشكل الصحة قطاعا أساسيا فيها.

وعليه تم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011 – 2016 وتم الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للصحة 2017 – 2022 ، وقد أحرز النظام الصحي في قطر تقدما كبيرا منذ نشر الاستراتيجية الصحية الوطنية في عام 2011، وتسعى وزارة الصحة العامة الآن للحفاظ على هذا النجاح حتى عام 2022 وما بعده. قطر دولة طموحة وينعكس ذلك في طموحات النظام الصحي والتي تهدف إلى توفير رعاية صحية ذات مستوى عالمي لجميع المواطنين والمقيمين في دولة قطر، فضلا عن تقديم هذه الخدمات من خلال نظام يتسم بالاهتمام والفعالية والاستجابة.

وقد حازت دولة قطر على المرتبة الخامسة عشرة ضمن أفضل المعايير الصحية في العالم، وهي أفضل معايير الصحة في منطقة شرق المتوسط.

وتتماشى الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة من 2017-2022 مع السياق الدولي لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، التي تجعل من البيان القوي الذي لا يمكن إنكاره أن "كفالة حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار أمر ضروري لتنمية مستدامة."

وتتفق استراتيجية الوطنية للصحة 2017-2022 مع الطبيعة الطموحة للنظام الصحي في دولة قطر. ووضعت الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016 أسسا رئيسية للمستقبل ومساعدة الدولة على فهم صحة سكانها وتحديد الأولويات الصحية، ووضع نظام لتعزيز وتحسين النتائج المعززة للصحة وستستفيد استراتيجية الوطنية للصحة 2017-2022 من تلك الأسس بحيث يستفيد سكان دولة قطر بحلول عام 2022 من نظام صحي يوفر للجميع صحة أفضل ورعاية أفضل وقيمة أفضل.

وكان تعزيز أسلوب حياة صحي بين سكان دولة قطر دائما أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية قطر الوطنية للصحة. وبحلول عام 2022، تهدف وزارة الصحة العامة إلى:

3.1 خفض معدل وفيات الأمهات في العالم إلى أقل من 70 لكل 000 100 ولادة حية بحلول عام 2030: لا توجد وفيات للامهات في دولة قطر عام 2016 وتهدف وزارة الصحة العامة على الحفاظ على هذا المعدل بتوفير رعاية صحية عالية الجودة بمواصفات قياسية.

3.2 بحلول عام 2030، وضع حد للوفيات التي يمكن توقيها للمواليد الجدد والأطفال دون الخامسة من العمر، مع جميع البلدان التي تهدف إلى خفض وفيات المواليد إلى ما لا يقل عن 12 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ما لا يقل عن 25 في الألف ولادة حية: معدل وفيات المواليد الجدد 7.4 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة هو 7 لكل 1000 ولادة حية وهذا أقل من المعدل المطلوب الوصول اليه وعليه فأن دولة قطر تهدف الى الحفاظ عليها وتخفيضها أكثر.

3.3 وضع حد لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض السارية الأخرى بحلول عام 2030: معدل الوفيات من الامراض السارية في دولة قطر منخفض جدا ومعظم الأمراض السارية مثل السل والملاريا هي أمراض منقولة من الخارج وعليه فأن دولة قطر وضعت استراتيجية متكاملة للترصد للأمراض السارية ولديها برنامج متكامل للوقاية بداية من اللقاحات والفحص المبكر وصولا الى الرعاية الصحية المتكاملة وتم تضمين كل ذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2017 – 2022 .

3.4 خفض معدل الوفيات المبكرة بمقدار الثلث بحلول عام 2030 من الأمراض غير السارية عن طريق الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والرفاه: تم تضمين هذا الهدف في الاستراتيجية الوطنية للصحة والعمل عليه مع جميع القطاعات ذات العلاقة في دولة قطر وتطبيق استراتيجية الصحة في جميع السياسات ويتم العمل حاليا على دراسة تطبيق برنامج المدن الصحية لدولة قطر.

الاهداف المتضمنة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر 2017 – 2022 والخاصة بمكافحة الأمراض غير السارية:

- انخفاض بنسبة 15٪ في الوفيات المبكرة من أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.

-انخفاض بنسبة 5٪ في معدل البدانة لدى الأطفال والمراهقين والبالغين.

-انخفاض بنسبة 30٪ في انتشار معدل استهلاك التبغ.

-زيادة 15 % في معدل الرضاعة الطبيعية الحصرية للأطفال في سن 6 أشهر.

- زيادة بنسبة 25 % في نسبة المراهقين الذين يستوفون المستويات الموصى بها من النشاط البدني.

- تحسين فرص الحصول على خدمات الصحة العقلية مع توفير 20 % من الرعاية في قطاع الرعاية الصحية الأولية والمجتمع المدني.

3.5 تعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجها، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتعاطي الكحول على نحو ضار: يتم العمل على تجميع البيانات لدراسة العبء الحالي ووضع استراتيجية متكاملة للوقاية منها في دولة قطر.

يوجد حاليا مركز متكامل للعلاج وتقديم رعاية صحية متكاملة بمواصفات قياسية (نوفر) لتعاطي الكحول والمخدرات في دولة قطر.

3.6 بحلول عام 2020، خفض عدد الوفيات والإصابات في العالم من حوادث المرور على الطرق إلى النصف: تم خفض معدل وفيات الحوادث في دولة قطر من 26 / 100000 من السكان في عام 2006 إلى 6.9 / 100000 في 2016 وتسعى دولة قطر لخفض المعدل الى 6 / 100000 بحلول عام 2022 .

3.7 ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والمعلومات والتعليم، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030: تم تضمين استراتيجية الصحة الانجابية ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة 2017 – 2022.

3.8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك حماية المخاطر المالية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، والحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة والجيدة بأسعار معقولة للجميع: تم تضمين تعزيز التغطية الشاملة بما يتماشى مع الممارسات الدولية في الاستراتيجية الوطنية للصحة لدولة قطر.

3.9 بحلول عام 2030، خفض عدد الوفيات والأمراض من المواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة وتلوثها بدرجة كبيرة: تم انجاز الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011 – 2016 الهدف الخاص بالصحة البيئية بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة بالدولة ويتم العمل حاليا مع منظمة الصحة العالمية على وضع استراتيجية متكاملة للصحة البيئية لدولة قطر 2017 – 2022.